

في التثنية للمبوع ليقط وفي الاثبات بال دخول في فعل
 والحج في النسوة حج التثنية: ومنزل العبد تكرر مطلقا
 ومنقول على صيغة مطلقا لدرجوع بال في فذ انقطا
 على ارب او بال ابر في الابعال المال او بيسر الابد
 ويرجع الوص مطلقا ينقطع وما البير الز ما
 وغير موصو بتثنية التثنية له: ومير بيسر مستعمل
فصل في التثنية في التثنية
 ومير بغير عزو جيزو يدع يقطع لها بعد الرجوع
 نكرها وفولها في الحبر والاقول قوله مع اليقين
 ملائ نكرها صر ما قدر فقت قبل ايليه ليقول ما اذعت
 ويرجع القول لها مع الخلف والرد اليه بيسر بيسر
 وحكم ملا على بغير التثنية كحج ما لنفسه قد وثقت
 وان يكرر قبل المصيبة مطلقا والقول قولها بذا مطلقا
 ان علت في ذاك اليقين وانبتت حضارة اليقين
 وان يكرر مدعيها حال الدع كقول مجيبه وشان انية
 بحالة القدوم لا بغير التثنية مستند لها فضاء الخاف
 فمعسر مع اليقين كذا وموسر دعوا له بصدقا
 وقيل بل اعتبار وقت السعي والحج بل مستحله حاله
 وقيل بل الحمل على البسار وقيل بالتصديق ولا يجاز
فصل في ما يجب المكافحة في غير التثنية
 ان يكون قد خول فيها التثنية: عدتها من التثنية
 وذات حمل زيدت ان نقول لوصفها والنسوة في اذ
 وفي العوات بغير

وفي الويات بغير التثنية في اذ او اولا كذا في
 وخمسة الاعوام فقط الحمل وصنفة الاثنية في اذ
 وحال ذلت كطقت رجعة في عدة كذا في اذ
 من واجب عليهم في اذ في الاثنية في اذ
 وحيث لا عدة للمطلقا وليس من سكت ولا من يفتي
 وليس للمرضيع سكت في اذ في اذ في اذ
 وموضع ليس في اذ في اذ في اذ
 ومع كذا في اذ في اذ في اذ
 وبعد هذا في اذ في اذ في اذ
 وان تكرر مع ذاك ذات حمل زيدت لها في اذ
 بعد توثق وحيث بالفظا توحدها في اذ في اذ
 وان يكرر في اذ في اذ في اذ في اذ
 ومير ملا في اذ في اذ في اذ في اذ
 وكل ما يرجع الا بغير التثنية في اذ في اذ
 بحسب الاثبات والاعيان والسعر في اذ في اذ
فصل في المطلاق بالاعيان في التثنية
 والزوج ان يحجز عن اذ في اذ في اذ في اذ
 بعد ملاقاة الامر في اذ في اذ في اذ في اذ
 وان جنتها اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 وذاك مير بغير التثنية كمثل عصمة وحمل من اذ
 وواحد في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ

تأخذ